القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الثلاثاء، 1 شباط/ فبراير 2022

في التقرير:

- **من المتوقع أن تصدر الدولة اليوم إجراء مؤقتاً ينظم المبادئ التوجيهية للم شمل العائلات**
- **محادثة غير عادية بين بلينكن وعباس حول العلاقات الأمريكية – الفلسطينية**
- **صدور نتائج التحقيق العسكري في قضية المسن الفلسطيني الذي مات على حاجز عسكري: "حادثة خطيرة ومؤسفة ... فشل لقيم القوة"**
- **وزارة الخارجية هاجمت منظمة العفو الدولية قبل صدور تقريرها اليوم، ووصفته بأنه "كاذب ومعاد للسامية"**
- **وزير الداخلية اللبناني: "تم الكشف عن شبكة تجسس واسعة تديرها إسرائيل في البلاد"**

من المتوقع أن تصدر الدولة اليوم إجراء مؤقتاً ينظم المبادئ التوجيهية للم شمل العائلات

"هآرتس"

من المتوقع أن تنشر سلطة السكان والهجرة، اليوم (الثلاثاء)، إجراء مؤقتاً ينظم المبادئ التوجيهية لمنح مكانة في إسرائيل للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين. يأتي ذلك بعد

القدس عاصمة فلسطين

أن فشلت وزيرة الداخلية، أييلت شكيد، في تمرير قانون المواطنة في الكنيست حتى نهاية شهر يناير، كما أعلنت الدولة أمام المحكمة العليا قبل حوالي شهر. ومن المتوقع أن يحدد الإجراء الجديد الأولويات التي سيتم بموجبها معالجة طلبات لم شمل العائلات، وسيظل ساريا حتى يتم سن قانون جديد للجنسية، أو بدلاً من ذلك حتى انتهاء الدورة الشتوية للكنيست.

قبل نحو ثلاثة أسابيع، منعت المحكمة العليا وزارة الداخلية من الاستمرار في اتباع سياسة قانون الجنسية، الذي انتهى العمل به في يوليو الماضي، كما فعلت خلال الأشهر الستة الماضية. بعد حوالي أسبوع، قدمت المنظمات الحقوقية، و"جمعية حقوق المواطن"، و"هموكيد" و"أطباء لحقوق الإنسان"، استئنافا إلى المحكمة ضد وزارة الداخلية، بسبب إهانتها للمحكمة بعد الرد الذي تلقته فلسطينية من الدولة، والذي أظهر أن السلطات تواصل حسب السياسة التي رفضتها المحكمة. وفي الأسبوع الماضي، ردت الدولة على استئناف المنظمات، جاء فيه أن سلطة السكان صاغت إجراء مؤقتا بشأن الموضوع. ومن المتوقع نشر الإجراء اليوم، وتعتزم الدولة العمل وفقا له في المستقبل القريب.

قبل نحو ثلاثة أسابيع وافقت اللجنة الوزارية للتشريع على مذكرة قانون التدبير المؤقت للم شمل العائلات الذي قدمته الوزيرة شكيد. وبعد حوالي أسبوع، وافق الوزراء على قانون المواطنة الذي قدمه عضو الكنيست سمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، من أجل إفساح المجال للمفاوضات مع المعارضة بشأن اقتراح شكيد. القانون الذي يقترحه روتمان مشابه

القدس عاصمة فلسطين

للتدبير المؤقت الذي جددته الحكومة في السنوات الأخيرة، لكنه يتضمن حصصا مصممة للحد من عدد تصاريح الإقامة التي سيتم منحها للفلسطينيين. وفي اليوم نفسه، استأنف وزير الخارجية يئير لبيد على القرار، فتم تعليق مشروع القانون.

محادثة غير عادية بين بلينكن وعباس حول العلاقات الأمريكية – الفلسطينية

"هآرتس"

في خطوة غير معتادة، تحدث وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، عبر الهاتف، مساء أمس، مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ووفقا لبيان وزارة الخارجية الأمريكية، "ناقش الجانبان أهمية تعزيز علاقة الولايات المتحدة بالسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وكذلك الحاجة إلى تحسين نوعية حياة الفلسطينيين بطرق ملموسة". كما أفادت الوزارة أن الجانبين بحثا "التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية ".

وجدد بيان وزارة الخارجية الأمريكية تأكيد موقف إدارة بايدن الثابت بأن "الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون العيش بأمان والتمتع بالأمن والحرية والازدهار، وأكد مجددا التزام الإدارة الأمريكية بحل الدولتين".

وقال بيان صادر عن ديوان عباس إن بلينكن شدد على معارضة الإدارة للنشاط الاستيطاني وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في إخلاء وهدم المنازل. وبحسب البيان، قال عباس لبلينكن إن على إسرائيل "التوقف عن إساءة معاملة الأسرى الفلسطينيين" والتوقف عن اقتطاع أموال من المستحقات الضريبية

القدس عاصمة فلسطين

للسلطة الفلسطينية، بدلًا من الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية إلى الأسرى في السجون الإسرائيلية والأسرى المحررين وعائلاتهم.

كما أكد البيان الفلسطيني على التزام إدارة بايدن بإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس. يشار إلى أن هذه القنصلية كانت تخدم، قبل إغلاقها من قبل إدارة ترامب، الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس، والضفة الغربية وغزة. ومع ذلك، قالت مصادر إسرائيلية ومصادر مقربة من إدارة بايدن إن الولايات المتحدة اضطرت إلى إبطاء خططها لأن بايدن فضل مساعدة التحالف الهش في إسرائيل على البقاء في الأشهر الأولى من تشكيله لمنع إجراء مزيد من الانتخابات.

يسعى الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تعزيز العلاقات مع السلطة الفلسطينية، والتي ضعفت عندما قطع سلفه دونالد ترامب المساعدات الأمريكية للفلسطينيين وأغلق القنصلية الأمريكية في القدس. وجددت إدارة بايدن مساعداتها المالية وتعهدت بإعادة فتح القنصلية في القدس.

صدور نتائج التحقيق العسكري في قضية المسن الفلسطيني الذي مات على حاجز عسكري: "حادثة خطيرة ومؤسفة ... فشل لقيم القوة"

القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي

"مقاتلو الجيش الإسرائيلي من كتيبة "نيتساح يهودا" قاموا بتقييد يدي عمار أسعد، في 12 يناير، في قرية جلجليا، وسدوا فمه لفترة وجيزة برباط من القماش، وظنوا أنه نائم وبعد ذلك

القدس عاصمة فلسطين

تبين أنه مات" – هذا ما أعلنه المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، بعد انتهاء التحقيق العسكري الذي ترأسه قائد المنطقة الوسطى اللواء يهودا فوكس.

وأظهر التحقيق أنه تم خلال تلك الليلة، قام الجيش بتنفيذ نشاط عملياتي في القرية لإحباط نشاط إرهابي والعثور على أسلحة. وفي إطار العملية، أوقفت قوة من الجيش الإسرائيلي السيارات لتفتيشها، وكان المسن عمار أسعد (80 عاما) يقود إحداها. وذكر الجيش الإسرائيلي أنه لم يكن يحمل بطاقة هوية معه ورفض أن يتم تفتيشه، فتم اعتقاله.

ويدعي التحقيق العسكري أن اسعد عارض عملية اعتقاله وأثار الشغب، ولذلك "قامت القوات بوضع قطعة قماش على فمه لفترة وجيزة وقيدت يديه. بعد ذلك، وبحسب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، تم اقتياد أسعد إلى ساحة مبنى مجاور، كما تم إحضار ثلاثة فلسطينيين آخرين، تم اعتقالهم من قبل القوة العسكرية. وفي نهاية العملية، بعد حوالي نصف ساعة، أطلق المقاتلون سراح الفلسطينيين وفكوا قيود أسعد.

كما يدعي التحقيق أن المقاتلين ظنوا أن أسعد كان نائما ولم يحاولوا إيقاظه (1). وبعد ساعات قليلة ورد تقرير عن وفاته.

وبحسب النتائج الجزئية لتقرير التشريح، والتي قدمها الفلسطينيون، فإن وفاة أسعد كانت بسبب نوبة قلبية. وذكر متحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن القوة لم تلاحظ أي علامات محنة أو علامات أخرى مشبوهة تتعلق بحالته الصحية، وفقا لنتائج التحقيق.

القدس عاصمة فلسطين

وأشار الجيش الإسرائيلي إلى أنه بعد الحادث، فتحت الشرطة العسكرية تحقيقاً تم خلاله استجواب عدد من الضباط والجنود وشهود آخرين. ويعمل المحققون على جمع الأدلة ذات الصلة، وبذل جهود منسقة للتنسيق مع الشهود الفلسطينيين. وبعد الانتهاء من التحقيق، سيتم تقديم النتائج إلى النيابة العسكرية لفحصها وسيتم اتخاذ القرارات على المستوى القانوني فيما يتعلق بالمتورطين في الحادث، وفقاً للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي.

وفي أعقاب القضية الخطيرة، سيتم توبيخ قائد كتيبة "نيتساح يهودا" من قبل قائد المنطقة الوسطى، اللواء يهودا فوكس،

وسيتم اتخاذ إجراءات الفصل الفوري، ضد قائد السرية وقائد الفصيل ولن يشغلا مناصب قيادية طوال عامين.

كوخافي: "سلوك مخالف لقيم الجيش الإسرائيلي"

وخلص التحقيق إلى أن "الحادث يشير إلى فشل القوة في الحفاظ على القيم وخطأ في الحكم وانتهاك جسيم لكرامة الإنسان". وأضاف "يبدو كذلك أنه لم يكن هناك استخدام للعنف باستثناء ما تم تفعيله للتغلب على مقاومة أسعد. وفشلت القوة حين قررت مغادرة المكان وترك أسعد مستلقيا دون التأكد من حالته". وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن هناك ثغرات مهنية في التخطيط للمهمة وتنفيذها.

القدس عاصمة فلسطين

وصرح رئيس الأركان اللواء أفيف كوخافي، الذي تلقى نتائج التحقيق، أمس، أن هذا حادث قيم خطير للغاية. وقال: "خروج القوات من الساحة وترك أسعد في المكان دون التحقق من حالته، يدل على فقدان المشاعر ومخالفة قيم الجيش الإسرائيلي وفي مركزها واجب الحفاظ على كرامة كل شخص كشخص." وأمر كوخافي بأن يتم تعليم نتائج التحقيق ودروسه واستيعابها من قبل جميع القوات بهدف منع تكرار مثل هذه الحالات. وفي ختام تصريح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، ورد أن "الجيش الإسرائيلي يتأسف لمقتل عمار عبد المجد أسعد".

"سينفجر في وجوهنا"

يشار إلى أن الحادثة، التي وقعت قبل نحو أسبوعين ونصف الأسبوع، جرت ردود فعل واستنكار حتى قبل نشر نتائج التحقيق، وذلك، ضمن أمور أخرى، بسبب كون أسعد مواطنا أمريكيا. ومنذ حوالي أسبوع ونصف، كشف موقع القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي عن مراسلة بخصوص هذه القضية عبر مجموعة واتس آب داخلية لكبار الضباط، بعضهم من قيادة المنطقة الوسطى التي وقع الحادث فيها.

وفي تلك المراسلات وصف أحد الضباط الحادث بأنه عملية "قتل"، ووصف آخر كتيبة "نيتساح يهودا" بأنها "إطار لشبيبة التلال"، فيما دعا ضابط آخر إلى "إخراج الكتيبة من قطاع يهودا والسامرة، بطريقة لا تربط بين الأحداث".

القدس عاصمة فلسطين

وزارة الخارجية هاجمت منظمة العفو الدولية قبل صدور تقريرها اليوم، ووصفته بأنه "كاذب ومعاد للسامية"

"هآرتس"

أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أمس (الإثنين)، رداً شديد اللهجة على منظمة العفو الدولية – أمنستي، استباقا للتقرير المتوقع نشره اليوم الثلاثاء. وزعمت وزارة الخارجية في بيانها أن "أمنستي البريطانية تستخدم في تقريرها الكاذب المعايير المزدوجة والشيطنة بهدف نزع شرعية إسرائيل." وأضافت: "هذه هي بالضبط العناصر التي تتكون منها معاداة السامية الحديثة". ودحضت منظمة العفو الدولية مزاعم "معاداة السامية" وقالت إن الهدف من الادعاء الإسرائيلي هذا، هو محاولة صرف الانتباه عن انتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين.

يفحص تقرير منظمة العفو الدولية سلوك إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وتقول المصادر اطلعت على فحواه إن التقرير يزعم أن السلطات الإسرائيلية ترتكب جرائم الفصل العنصري ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والضفة الغربية وغزة وكذلك ضد اللاجئين الفلسطينيين. يعرَّف الفصل العنصري بموجب معاهدة روما على أنه جريمة ضد الإنسانية.

وكان مسؤولو المنظمة قد طلبوا الاجتماع بوزير الخارجية يئير لبيد، في أكتوبر لمناقشة نتائج التقرير، لكن طلبهم لم تتم الموافقة عليه مطلقًا. ووفقًا للمنظمة، لم تستجب إسرائيل

القدس عاصمة فلسطين

لطلبات التعليق على التقارير منذ عام 2012. وأشارت إلى أنها قامت بتسليم نسخة عن التقرير إلى رئيس الحكومة نفتالي بينت، قبل النشر.

ووصف لبيد منظمة العفو، أمس، بأنها "منظمة راديكالية تردد الدعاية" واتهمها بـ "الاستشهاد بأكاذيب تنشرها المنظمات الإرهابية". وقالت وزارة الخارجية في بيان لها إن إسرائيل "ترفض رفضا تاما كل الادعاءات الكاذبة الواردة في التقرير"، والتي وفقا للبيان "توحد وتعيد سرد الحجج الكاذبة والمنحازة التي لا أساس لها من قبل منظمات الكراهية المعروفة بمعاداتها لإسرائيل". وزعم البيان أن "دولة إسرائيل هي ديمقراطية قوية ونابضة بالحياة توفر لجميع مواطنيها حقوق متساوية، بغض النظر عن الدين أو العرق". وطالبت الوزارة المنظمة الدولية بالتراجع عن تقريرها.

وردا على بيان وزارة الخارجية، قالت منظمة العفو إن تقريرها "يوضح بالتفصيل كيف أنشأت دولة إسرائيل آلية قاسية للتمييز المؤسسي والقمع والسيطرة ضد الشعب الفلسطيني. وهذا انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي". وبحسب منظمة العفو الدولية، فإن أي محاولة للقول إن هذه معاداة للسامية "كاذبة ولا أساس لها" وتهدف إلى صرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الفلسطينيون. وأكدت المنظمة أن انتقادها موجه للسلطات الإسرائيلية وليس للمواطنين الإسرائيليين أو الشعب اليهودي.

وزير الداخلية اللبناني: "تم الكشف عن شبكة تجسس واسعة تديرها إسرائيل في البلاد"

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

قال وزير الداخلية اللبناني بسام ملوي، أمس (الإثنين)، في اجتماع لمجلس الوزراء، إن القوات الأمنية كشفت عن شبكة تجسس واسعة تديرها إسرائيل في البلاد. وقال المتحدث باسم الحكومة ونائب وزير الإعلام عباس الحلبي إن ملوي أبلغ الحكومة أنه تم الكشف عن 17 شبكة تجسس "تعمل داخل الساحة اللبنانية وكذلك في الساحة الإقليمية".

وذكرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية، صباح أمس، أن شعبة استخبارات الأمن الوقائي اللبنانية كشفت شبكة التجسس التي تديرها إسرائيل. وبحسب التقرير، تمكنت الشبكة من اختراق التنظيمات الفلسطينية واللبنانية العاملة في لبنان، بما في ذلك حماس وحزب الله وحتى صفوف الأمن الوقائي نفسه. ووصفت الصحيفة المحسوبة على حزب الله الكشف بأنه "غير مسبوق في نطاقه" وزعمت أنه سيضر بشدة بنشاط شبكات التجسس الإسرائيلية في لبنان.

كما ذكرت الصحيفة أنه خلال العملية التي بدأت قبل أربعة أسابيع، تم اعتقال 35 مشتبهاً بهم، من بينهم 12 من المعروف على وجه اليقين أنهم على اتصال بالمخابرات الإسرائيلية. ومن بين المشتبه بهم، تم إطلاق سراح 15 للحبس في منازلهم بعد أن تبين خلال التحقيق اعتقادهم بأنهم يعملون في خدمة جمعيات ومنظمات دولية ولم يعرفوا أنهم يعملون لصالح المخابرات الإسرائيلية.

وبحسب "الأخبار"، جمع بعض المشتبه بهم معطيات مختلفة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، بما في ذلك سوق العقارات في لبنان، ومنطقة الضاحية الجنوبية

القدس عاصمة فلسطين

حيث توجد جميع مكاتب حزب الله. وبحسب التقرير، تم تجنيد المشتبه بهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي مقابل 100 – 200 دولار تم تحويلها إليهم عبر دول مختلفة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وشرق آسيا.